العرب
الإثنين 2021/10/25
السنة 44 العدد 12220

الأمير محمد بن سلمان يتقدم بالسعودية خطوات إلى الأمام في معركة المناخ

لندن - يستعد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لقيادة وفد بلاده إلى قمة المناخ (كوب 26) التي تنعقد في غلاسكو بين 31 أكتوبر و12 نوفمبر، ليس ليطوي الانتقادات الغربية ضده، على خلفية المزاعم بدور له في مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في تركيا عام 2018، ولكن ليُنظر إليه كواحد من أبرز قادة العالم الذين يقودون مكافحة المتغيرات المناخية.

وأطلق الأمير محمد بن سلمان مبادرة "السعودية الخضراء" لخفض الانبعاثات فيها إلى الصفر بحلول العام 2060، ومبادرة "الشرق الأوسط الأخضر" التي تستهدف زرع 50 مليار شجرة في المنطقة، 10 مليارات منها في السعودية ضمن رؤية 2030 لخفض اعتماد المملكة على عائدات النفط وتحسين جودة الحياة بالبلاد.

ومن المتوقع لاستثمارات تقدر بنحو 180 مليارا في مجالات مكافحة التغير المناخي، أن تضع السعودية في صدارة دول العالم التي تتصدى لظاهرة ارتفاع حرارة الأرض. وذلك في وقت حرج للغاية، حيث يعتبر خبراء المناخ أن قمة الأمم المتحدة في غلاسكو هي الفرصة الأخيرة لإنقاذ كوكب الأرض.

أنطونيو غوتيريش

المبادرات السعودية ستساعد على مواجهة التغير المناخي

وتنظر معظم الدول المشاركة في مؤتمر غلاسكو إلى مبادرتي الأمير محمد على أنهما جهد عملاق يستحق الإشادة والتقدير، لاسيما وأن السعودية لن تتوقف عند تحقيق التعادل المناخي بصفر غازات، ولكن، بأن تكون واحدا من أكبر دول العالم المصنعة للهيدروجين بنوعيه، الأزرق والأخضر، الذي يعد المصدر الأول لطاقة المستقبل، في سوق يبلغ حجمه نحو 700 مليار دولار سنويا، قابل للتوسع مع تطور التكنولوجيا الخاصة باستخدامات وتخزين الغاز.

وستكون مبادرة الشرق الأوسط الأخضر التي حصدت دعم ومشاركة عدد من دول المنطقة مثل قطر والكويت والبحرين والعراق والسودان، بدورها أكبر برنامج إعادة تشجير في العالم. وذلك في حين أن مبادرة السعودية الخضراء تهدف أيضا إلى تعزيز كفاءة إنتاج النفط، وزيادة مساهمة الطاقة المتجددة، كما تتضمن سلسلة من البرامج للحفاظ على البيئة البحرية والساحلية وزيادة نسبة المحميات الطبيعية.

وباستثناء الإمارات التي تقدمت بتعهدات لبلوغ الحياد الكربوني في العام 2050، فإنه لم تتقدم أي دولة في العالم حتى الآن بتعهد يقضي بالوصول إلى هذا الحياد في فترة من الزمن لا تتعدى 39 عاما.

ومما لا شك فيه، فإن قادة العالم الذين سيشاركون في قمة غلاسكو سيعتبرون هذا التعهد جديرا بأن يضع السعودية والأمير محمد شخصيا في مصاف القادة الكبار الذين يؤدون دورا مثاليا في المساهمة بإنقاذ كوكب الأرض.

ويقول مراقبون إن المكانة الاستثنائية التي يمكن للسعودية أن تحتلها في مجال مكافحة التغير المناخي، توفر للأمير محمد بن سلمان فرصة استثنائية لإعادة بناء الصورة، أو تطهيرها من التشويهات التي عمدت الدعاية القطرية والتركية على فرضها عليه، وظل يتحمل الكثير من أعبائها حتى اليوم.

وقال وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان إنّ المملكة اختارت تحقيق هدفها في عام 2060 لأن ذلك "سيمكننا من تحقيق انتقال سلس وقابل للتطبيق دون المخاطرة بالتأثيرات الاقتصادية أو الاجتماعية".

وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أول المرحبين بالمبادرتين السعوديتين، واصفا إياها بـ"الخطوة الكبيرة" لحماية البيئة ومواجهة تحديات التغير المناخي.

وقال الأمير تشارلز، الذي سيكون أحد أبزر المشاركين في قمة غلاسكو إن المبادرة الخضراء السعودية ومبادرة الشرق الأوسط الخضراء الأوسع نطاقا، "استثنائية وتسهم في بناء مستقبل مستدام ومثمر".

وتخطط السعودية لاستخدام أحد أكبر مشاريع الغاز الطبيعي في العالم لإنتاج الهيدروجين الأزرق، حيث تكثف جهودها لتصديره كوقود في استخدامات الطاقة الخضراء. وتبلغ تكلفة هذا المشروع نحو 110 مليار دولار.

والهيدروجين الأزرق هو الذي يتم اشتقاقه من الغاز الطبيعي من خلال عملية إعادة تشكيل غاز الميثان بالبخار، أما الهيدروجين الأخضر فهو الذي يتم إنتاجه باستخدام وسائل خضراء للطاقة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وقال الأمير عبدالعزيز بن سلمان خلال مؤتمر المناخ في الرياض الذي انعقد الأحد بالرياض "نحن أكبر المراهنين على الهيدروجين الأزرق في أسواق الطاقة العالمية. ولدينا قاعدة غازية رائعة في حقل غاز الجافورة سنستخدمها لتوليد الهيدروجين الأزرق".

خارطة طريق صدرية للتعامل مع دول الجوار

مقتدى الصدر يلوّح برد صارم على التدخلات الإقليمية في الانتخابات

الصدر: لن نسمح لأي دولة بالتدخل في استحقاقات ما بعد الانتخابات

طرح رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر خارطة طريق مستقبلية لكيفية التعامل مع دول الجوار وفق معيار تدخلها في شأن العراق. يأتي ذلك في ظل محاولات الأحزاب والقوى الموالية لإيران تطويقه ومنعه من أن يكون اللاعب الأول في مشهد ما بعد الانتخابات.

بغداد - حدّد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الأحد مستويين للتعامل مع دول الجوار، الأول يهم "دول الجوار التي لم تتدخل في الشؤون الداخلية للعراق"، والثاني الدول "ذات التدخل الواضح"، في إشارة إلى إيران.

ويعكس الموقف المستجد لرجل الدين الشيعي قناعة لديه بأنه سيكون مهندس وضابط إيقاع الحكومة الاتحادية المقبلة، بالرغم من محاولات إيران والقوى الموالية الحيلولة دون ذلك.

وتصدّر التيار الصدري نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في العراق في العاشر من الشهر الجاري بواقع 73 مقعدا، بيد أن هذا الانتصار معرض للاهتزاز في ظل مساعي القوى الموالية لإيران إلى محاصرته وتبديد هذا الإنجاز.

وتسعى القوى المدعومة من طهران والممثلة في الإطار التنسيقي الذي يضم كتلة "دولة القانون"، صاحبة المرتبة الثالثة في الانتخابات التشريعية، لسحب البساط من الصدر والحيلولة دون أن يكون صاحب اليد الطولى في رسم معالم المرحلة الجديدة ما بعد الانتخابات.

وتلعب إيران دورا محوريا في هذا الصدد من خلال فريق لها من الحرس الثوري الذي يعمل على إنجاح جهود تشكيل تحالف انتخابي يقوده رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي وزعيم "فتح" هادي العامري، لتشكيل أكبر كتلة نيابية تكون لها الأولوية لاختيار رئيس وزراء وتشكيل الحكومة الجديدة.

وتثير هذه المحاولات غضب التيار الصدري الذي يحاول كسر الحصار التي تعمد الجهات المقابلة إلى تطويقه به، مصرا على فرض الفوز الانتخابي الذي حققه على أرض الواقع، وبدون شريك منافس، وإن كانت مجريات الأمور لا تبدو حتى اللحظة في صالحه.

وقال الصدر في بيان إن "سياستنا في التعامل مع دول الجوار في المرحلة المقبلة ستكون على مستويات، أولها دول الجوار التي لم تتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، حيث سنسعى لتوطيد العلاقات معها وتفعيل الدور الدبلوماسي المشترك".

وأضاف الصدر في بيانه أن "المستوى الآخر يتعلق بدول الجوار ذات التدخل الواضح في الشأن العراقي السياسي والأمني وغيرهما، فسيكون التعامل معها عبر فتح حوار عالي المستوى لمنع التدخلات مطلقا، فإن كانت الاستجابة فهذا مرحب به، وإلا سنلجأ إلى الطرق الدبلوماسية والدولية والمعروفة لمنع ذلك".

وتابع الصدر "سنعمل على حماية الحدود والمنافذ والمطارات والتشديد في التعامل معهم (الدول التي تتدخل في الشأن الداخلي)، وأن صدور أي فعل يعتبر مساساً بالسيادة العراقية سيكون بابا لتقليص التمثيل الدبلوماسي أو غيره من الإجراءات الصارمة المعمول بها دوليا".

وشدد الزعيم الشيعي على أن "العراق لن يتدخل في شأن الدول المجاورة، ولن تكون الأراضي العراقية منطلقا للضرر عليهم وخصوصا مع الدول التي تحترم السيادة العراقية كاملة". وأكد أنه لن يسمح بـ"تدخل أي دولة في شأن الانتخابات العراقية ونتائجها وما يترتب عليها من تحالفات وتكتلات وتشكيل الحكومة".

وكان الصدر صرح السبت بأن عدم الاقتناع بنتائج الانتخابات "أمر معيب يزيد من تعقيد المشهد السياسي والوضع الأمني"، مشيداً ببيان مجلس الأمن الدولي بشأن الانتخابات.

وقال في تغريدة على تويتر إن "تأييد مجلس الأمن لنتائج الانتخابات العراقية وتبني نزاهتها بل القول بأنها فاقت سابقاتها فنياً يعكس صورة جميلة عن الديمقراطية العراقية من جهة، ويعطي الأمل لإذعان الأطراف التي تدعي التزوير في تلك العملية الديمقراطية من جهة أخرى".

وأعلن مجلس الأمن الدولي الجمعة عن ترحيبه بنتائج الانتخابات العراقية، داعيا جميع الأطراف في البلاد إلى ضبط النفس واحترام نتائج الاستحقاق، وكذلك حل جميع الخلافات حول الانتخابات ونتائجها بشكل سلمي وعن طريق القانون.

ووفق النتائج الأولية للاستحقاق، جاءت "الكتلة الصدرية" في صدارة الفائزين بـ73 مقعدا من أصل 329، فيما حصلت كتلة "تقدم" بزعامة رئيس البرلمان المنحل محمد الحلبوسي (سُني) على 38 مقعدا، وفي المرتبة الثالثة حلت كتلة "دولة القانون" بزعامة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي بـ34 مقعدا.

> الموقف المستجد لمقتدى الصدر يعكس قناعة لديه بأنه سيكون مهندس وضابط إيقاع الحكومة الاتحادية المقبلة

ويعد تحالف "الفتح"، وهو مظلة سياسية للفصائل المسلحة، أبرز الخاسرين في الانتخابات الأخيرة بحصوله على 16 مقعداً، بعد أن حل ثانيا برصيد 48 مقعدا في انتخابات 2018.

وعقب إعلان النتائج الأولية للانتخابات العراقية تلقت بعثة "يونامي" ورئيستها جانين هينيس – بلاسخارت انتقادات واسعة وتهديدات من قبل أطراف وأحزاب منيت بهزائم غير متوقعة، وذلك عبر احتجاجات نظمتها بالبلاد، ومن خلال حملات لنشطاء يتبعون لها عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

بريطانيا تقود حراكا دوليا لإعادة النظر في التسوية اليمنية

إلغاء القرار 2216 يعزز وضع الحوثيين ويزيد من إضعاف الشرعية

صنعاء – تقود بريطانيا حراكا دوليا لإنهاء العمل بالقرار الأممي رقم 2216 الذي تتمسك به السلطة الشرعية في اليمن كأحد مخرجات الحل السياسي للأزمة المتفجرة منذ نحو سبع سنوات.

وشهدت المنطقة مؤخرا تحركات مكثفة لمسؤولين بريطانيين من ضمنهم زيارة وزيرة الخارجية ليز تراس الأسبوع الماضي للرياض وقبلها بأيام قيام الوزير البريطاني المختص بشؤون الشرق الأوسط جيمس كليفرلي بجولة شملت سلطنة عمان والسعودية.

وتقول أوساط سياسية إن مشروع قرار يجري العمل عليه من قبل بريطانيا، لطرحه بمجلس الأمن ويستهدف وقف إطلاق النارفي اليمن، غير مستبعدين أن يتضمن القرار التفافا على صلاحيات القرار رقم 2216.

وتتبنى لندن توجها يدعو إلى ضرورة تغيير المقاربة المتبعة حيال التسوية في اليمن، بناء على التغيرات التي أفرزتها الحرب هناك، وسط قناعة بأن الشرعية اليمنية التي يمثلها الرئيس عبدربه منصور هادي ستكون الحلقة الأضعف ضمن هذا المسار الذي لم تتضح معالمه بعد.

وسبق أن لمح السفير البريطاني في اليمن ريتشارد أوبنهايم، مؤخرا لوجود نوايا دولية بإنهاء العمل بالقرار رقم 2216 الذي صدر عن مجلس الأمن في العام 2015 والذي ينتصر صراحة للشرعية اليمنية، ويطالب المتمردين الحوثيين بضرورة وقف تجاوزاتهم والانسحاب من المناطق التي يسيطرون عليها وإنهاء العنف.

ولم يجد هذا القرار كما غيره من القرارات الأممية، التي صدرت بشأن اليمن طريقها إلى التنفيذ منذ تفجر النزاع في العام 2014، لدوافع مختلفة في صدارتها تعنت المتمردين الحوثيين، الذين يحضون بدعم وإسناد قويين من إيران، وانغماس قوى الشرعية اليمنية في خلافات في ما بينها أدت إلى تشظيها.

وقال أوبنهايم في معرض تصريحات إعلامية "إن فجوة حدثت بين مضمون القرار 2216 الذي أصدره مجلس الأمن في العام 2015، والوضع على الأرض الذي يتغير يوميا".

ويرى مراقبون أن الموقف البريطاني، لم يكن مفاجئا، وأن القوى الوطنية في اليمن تتحمل المسؤولية الكبرى عن هذا المسار في ظل عجزها عن توحيد صفوفها الأمر الذي سمح للحوثيين بتوظيف ذلك وعملوا على تحقيق اختراقات ليست فقط عسكرية بل وسياسية أيضا.

العين على مأرب

وقال وزير الخارجية الأسبق أبوبكر القربي إن المجتمع الدولي بدأ فعليا في إعادة النظر بشأن الحرب في اليمن. وأوضح القربي في تغريدة عبر حسابه على تويتر، أن حديث السفير البريطاني يحمل رسائل واضحة إلى كافة أطراف الصراع وأهمها أن المجتمع الدولي يعيد النظر في مواقفه.

وشدد على أنه "يجب على أطراف الصراع مراجعة مواقفها وأن يكون قرارها لمصلحة اليمنيين أولا"، مشيرا إلى أنه يجب التعامل مع هذه الرسائل بحكمة وبرؤى تنهي الحرب وتسهل السلام.

في المقابل اعتبر الناشط اليمني عادل الشبحي أن التوجه بإلغاء قرار 2216 يمثل قوة دفع إضافية لميليشيات الحوثيين. وقال في تغريدة على حسابه في تويتر، "إن إلغاء القرار مع عدم إنصاف الجنوب وقضيته والواقع الموجود على الأرض تمثل قوة إضافية للحوثي الذي يعد الخصم الأصعب للجنوب".

ورأى أن "الشرعية بهذا الوضع الضعيف أفضل ألف مرة من منح الحوثي سلاحا جديدا يضاف إلى ما يملكه من أسلحة. الأفضل أن نقاتل خصما بخصم آخر من أن نقاتله بأنفسنا".

ويقول محللون إن هناك استدارة واضحة في المواقف الدولية تجاه اليمن، وهذا تطور خطير يصب في صالح المتمردين الحوثيين، الذين سينظرون إلى الأمر على أنه دافع جديد للاستمرار في تصعيدهم العسكري في أنحاء من اليمن وخاصة في محافظة مأرب الاستراتيجية.

ويشن المتمردون الحوثيون منذ أسابيع عمليات عسكرية ضخمة على جنوب مأرب في سياق محاولة الاستيلاء على آخر محافظة في شمال البلاد، بهدف قلب موازين الصراع الذي ظل على مدار السنوات يتأرجح دون حسم لهذا الطرف أو ذاك.

أبوبكر القربي

يجب على أطراف الصراع في اليمن مراجعة مواقفها

ويشير المحللون إلى أن القرار الأممي الذي تدعو بريطانيا اليوم صراحة إلى إعادة النظر فيه سيزيد من عمق أزمة السلطة الشرعية بقيادة عبدربه منصور هادي، حيث أنه سيسحب منها إحدى أبرز أوراقها على طاولة التسوية.

وأصدر مجلس الأمن الدولي في أبريل من العام 2015 القرار رقم 2216 الذي يتضمن ديباجة مطولة و25 مادة، وكان هذا القرار الذي حصل على تأييد 14 عضوا بمجلس الأمن، وامتناع دولة وحيدة هي روسيا عن التصويت، قد أقر بعد أقل من شهر من إعلان التحالف الدولي بقيادة السعودية عن "عاصفة الحزم" لدعم الشرعية اليمنية أمام اجتياح الحوثيين للمحافظات والمدن اليمنية.

وينص القرار على الالتزام بوحدة وسيادة اليمن وشرعية الرئيس عبدربه منصور هادي، ويدعو إلى ضرورة العودة إلى مبادرة مجلس التعاون الخليجي ونتائج مؤتمر الحوار الوطني، وصياغة دستور جديد، وتنظيم انتخابات في البلاد.

ويطالب القرار الأممي المتمردين الحوثيين بسحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها، ومن ضمنها العاصمة صنعاء، والتخلي عن جميع الأسلحة التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية، والتوقف عن جميع الأعمال التي تندرج ضمن نطاق سلطة الحكومة الشرعية.

ويدعو إلى الامتناع عن الإتيان بأي استفزازات أو تهديدات للدول المجاورة، وعلى ضرورة قيام جميع الأطراف بكفالة سلامة المدنيين وضمان أمن موظفي الإغاثة وموظفي الأمم المتحدة وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية على نحو سريع وآمن دون عوائق.

وينص القرار على فرض عقوبات على زعيم الحوثيين عبدالملك الحوثي، والرئيس السابق علي عبدالله صالح، الذي قتل لاحقا على يد المتمردين.